

التكليف الرابع: تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية
في مشروع البحث الحالي

إعداد: تشريك علم الدين عموري
باحث دكتوراه الموارد البشرية
الرقم الجامعي: 243001229

أستاذ المادة: د. أحمد يحي محمود



التكليف الرابع: تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في مشروع البحث الحالي

التكليف الرابع

- 1- الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية.
- 2- التطورات الجديدة والاختراقات في مجال البحث.
- 3- الفجوات البحثية وكيف سيسدها مشروع البحث الحالي.

عنوان أطروحة الدكتوراه إن شاء الله:

(أثر العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي في تكرار الإضرابات (2023-2026) لدى معلمي المرحلة الابتدائية إلى الثانوية الحكومية بجزر القمر: الدور المعدل لفاعلية النقابة)

يتناول هذا التقرير استعراضاً شاملاً لأحدث التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في مجال إضرابات المعلمين في قطاع التعليم، وذلك في ضوء مشروع البحث الحالي الذي يدرس أثر العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي في تكرار الإضرابات لدى معلمي المرحلة الابتدائية إلى الثانوية الحكومية بجزر القمر، مع التركيز على الدور المعدل لفاعلية النقابة.

يسعى التقرير إلى وضع مشروع البحث في السياق العالمي الأوسع، وتحديد الاتجاهات البحثية الرئيسية، واستخلاص الدروس المستفادة من الدراسات الحديثة، بما يساهم في تحديد المساهمات المحتملة للبحث الحالي وسد الفجوات القائمة في الأدبيات العلمية، وذلك من خلال دمج وتحليل أحدث الأبحاث والتقارير الصادرة في (2021-2026) من الولايات المتحدة، أستراليا، بريطانيا، فنلندا، غانا، السودان، المغرب، تونس، سريلانكا، الغابون، مدغشقر، كينيا، موريشيوس، جنوب أفريقيا، الصين، باكستان، نيجيريا، ودول المحيط الهادئ، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية كـ راند (RAND) والتعليم الدولي (Education International) والبنك الدولي.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

1. تحول التركيز من دراسة الإضرابات كأحداث منفردة إلى دراسة تكرارها كظاهرة مع تحليل إحصائي مقارن: يتضح من المراجعة أن الاتجاه البحثي العالمي بدأ يتحول من **دراسة الإضرابات كأحداث منفردة** إلى فهمها **كظاهرة متكررة ذات جذور نظامية**، مع ظهور دراسات إحصائية مقارنة على المستوى الإقليمي؛ فقد قدمت دراسة (Gindin, Casco, and Becher (2025 المنشورة في مجلة Globalisation, Societies and Education إحصاءات بيانات عن إضرابات المعلمين **في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك** خلال الفترة (2012-2022م)، وكشفت عن اختلافات جوهرية في نشاط الإضرابات بين قطاعي التعليم العام والخاص، وبين الولايات المختلفة داخل كل دولة، وقد استخدم الباحثون فئة (أنظمة العمل للمعلمين) (teacher labour regimes) لفهم هذه الاختلافات بشكل نظري متسق، مع التأكيد على دور الفاعلين في تشكيل وإعادة تشكيل أنظمة العمل، وأهمية التحكم في العمل لديناميكيات نظام العمل، والطبيعة متعددة المستويات لهذه الأنظمة. **وفي نيجيريا**، أشارت دراسة (Nwachukwu & Okeke (2025 إلى أن نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعية (ASUU) شنت ما لا يقل عن (25) إضراباً على مدى (42) عاماً (1980-2022)، مما أدى إلى تعطيل ما لا يقل عن (15) فصلاً دراسياً أو (7) سنوات من الأنشطة الأكاديمية، واستمر هذا النمط حتى عام (2026م) حيث استمر إضراب ASUU ثمانية أشهر متواصلة، وهو الثاني من حيث الطول في تاريخ النقابة، وأكدت دراسة (Obiekwe et al. (2023 أن تأخر صرف الرواتب وضعف البنية التحتية وتأخر الترقيات وعدم تنفيذها هي الأسباب الرئيسية للإضرابات في نيجيريا، وأشارت إلى أن (87.5%) من الطلاب ينظرون إلى تأخر الرواتب كسبب رئيسي للإضرابات، مع تأكيد (75.5%) على دور تأخر الترقيات، كما خلصت دراسة (Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023 إلى أن الإضرابات المتكررة في الجامعات النيجيرية تعود إلى سوء حزم المزايا، وضعف تطبيق أحكام المفاوضة الجماعية، والتدخل السياسي في التعليم، وضعف تمويل القطاع، وعدم الامتثال للاتفاقات.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

وفي الولايات المتحدة، كشفت دراسة (Lyon, Kraft, and Steinberg (2024 عن وجود (772 إضراباً للمعلمين بين (2007 و2023م)، بمتوسط سنوي يبلغ (12.5) إضراباً، مما أدى إلى إلغاء (3,403) يوماً دراسياً (48 مليون يوم طالب)، **وفي أستراليا،** كشفت دراسة Longmuir (2026) أن معلمي منتصف المسيرة المهنية (6-19 سنة خبرة) هم الأقل احتمالاً للتخطيط للبقاء في المهنة حتى التقاعد (30% فقط)، وأن عبء العمل هو السبب الأكثر شيوعاً لنية المغادرة، مع ظهور عوامل الإرهاق والإحباط المعنوي (demoralisation) بشكل واضح.

ومن وجهة نظري كباحث دكتوراه، فإن هذا الاتجاه يبرز أهمية دراسة تكرار الإضرابات كمتغير تابع قائم بذاته، بدلاً من التركيز على الإضراب كحدث واحد، وهو ما يتوافق تماماً مع هدف مشروع البحثي في جزر القمر، حيث تكررت الإضرابات بشكل ملحوظ خلال الفترة (2023-2026م)، مما يشير إلى وجود مشكلة نظامية تستحق الدراسة.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

2. العدالة التنظيمية كمتغير محوري في تفسير السلوك الوظيفي للمعلمين: تبرز الأبحاث الحديثة من **(الصين) و(باكستان)** أدلة قوية على أن العدالة التنظيمية تلعب دوراً محورياً في تشكيل سلوك المعلمين وأدائهم، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات مشروع البحث، فقد توصلت دراسة Wei & Feng (2019) على عينة من (350) معلماً في المدارس الابتدائية والثانوية الصينية إلى أن العدالة التنظيمية المدركة لدى المعلمين تتنبأ سلباً بخرق العقد النفسي وسلوكياتهم المنحرفة (**anomie behaviors**)، وأن خرق العقد النفسي يلعب دوراً وسيطاً كاملاً بين العدالة التنظيمية المدركة وسلوكيات المعلمين المنحرفة، وقد استخدمت الدراسة مقياس كولكيت (Colquitt, 2001) لقياس العدالة التنظيمية بأبعادها الأربعة، ومقياس روبنسون وموريسون (2000) لقياس خرق العقد النفسي، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي بلغ (-0.605) ($p<0.01$)، وبين خرق العقد النفسي والسلوك المنحرف (-0.354) ($p<0.01$)، وبين العدالة التنظيمية والسلوك المنحرف (-0.222) ($p<0.01$) وهذا يؤكد أن انخفاض العدالة التنظيمية يؤدي إلى زيادة خرق العقد النفسي، مما يدفع المعلمين إلى سلوكيات منحرفة (كالإضرابات المتكررة) كآلية للتعويض عن الظلم المدرك، كما توصلت دراسة باكستانية (2022) إلى أن العدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي يؤثران بشكل كبير على أداء المعلمين في المدارس الثانوية، حيث أظهرت النتائج أن العدالة التوزيعية كانت الأكثر ارتباطاً بأداء المعلمين ($r=0.62, p<0.01$)، تلتها العدالة الإجرائية ($r=0.38, p<0.01$) ثم العدالة التفاعلية ($r=0.36, p<0.01$) كما أظهرت نتائج الانحدار أن العدالة التوزيعية والتفاعلية كانتا المتنبئتين الأكثر دلالة للالتزام العاطفي والمعياري للمعلمين، وأن الالتزام المستمر كان المتنبئ الأكثر دلالة لأداء المعلمين ($\beta=0.31, p<0.01$).

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

3. العلاقة بين العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي والسلوك المنحرف (تكرار الإضرابات):

تؤكد الدراسات وجود علاقة سببية متسلسلة بين العدالة التنظيمية المنخفضة وخرق العقد النفسي والسلوك المنحرف المتمثل في الإضرابات المتكررة، حيث أثبتت (Wei & Feng (2019 أن خرق العقد النفسي يتوسط بشكل كامل العلاقة بين الظلم التنظيمي والسلوك المنحرف ($r=-0.605, \beta=0.346$)، بينما أكدت (Cohen & Diamant (2017 أن هذا الخرق يدفع إلى سلوكيات احتجاجية جماعية، وأوضحت (Ajmal et al. (2025 أن التبرير الأخلاقي يسهل هذا المسار، وبيّنت (Farnese et al. (2024 أن المشاعر السلبية الوسيطة تحول الظلم إلى فعل، وكشفت (Springer (2024 أن السلوك المنحرف وسيلة لاستعادة القوة المفقودة، وأكدت (Faruk et al. (2019 أن العدالة التوزيعية هي الأكثر تأثيراً في تشكيل خرق العقد، واختتمت الدراسات الإندونيسية (2025) بأن ضعف الثقة والانخراط الوظيفي يزيد من احتمالية السلوك المنحرف، لتؤسس هذه النتائج مجتمعة نموذجاً تفسيرياً يجعل من العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي محركين رئيسيين لتكرار الإضرابات، وهو النموذج الذي يختبره مشروعنا الحالي في جزر القمر.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

4. الإضرابات كرد فعل على أزمات أمنية وإنسانية وسياسية واقتصادية: تشير الدراسات الحديثة إلى ظهور محفزات جديدة للإضرابات تتجاوز المطالب الاقتصادية التقليدية، وهو اتجاه بحثي جديد لم يحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات السابقة، فقد شهدت **نيجيريا** في (يونيو 2026م) إضراباً غير مسبوق قادته نقابة المعلمين النيجيرية (NUT) احتجاجاً على موجة اختطافات التلاميذ والمعلمين من قبل جماعات مسلحة، حيث تم اختطاف (46) تلميذاً وموظفاً في ولاية (أويو) في (15 مايو 2026م) وقتل معلم واحد خلال الهجوم، وفي نفس اليوم تم اختطاف (42) ضحية أخرى في ولاية (بورنو) الشمالية الشرقية، وقد أدى هذا الإضراب إلى تعطيل امتحانات الشهادة الثانوية لغرب إفريقيا (WASSCE)، مما هدد مستقبل آلاف الطلاب (Vanguard News, 2026; Punch, 2026) ، (The Guardian Nigeria, 2026; Newswatch, 2026)

وفي **السودان**، أفادت تقارير إخبارية متعددة في (يونيو 2026) أن إضراب المعلمين في ولايات (الخرطوم) و(الجزيرة) و(كسلا) و(النيل الأبيض) جاء نتيجة تراكمات طويلة من الأزمات، على رأسها ضعف التمويل الحكومي وتداعيات الحرب المستمرة منذ (أبريل 2023م)، حيث لا يتجاوز راتب المعلم في الدرجة الأولى (40) دولاراً شهرياً، بينما لا تزيد رواتب بعض الدرجات الدنيا على (13) دولاراً، مع تراكم متأخرات مالية تصل في بعض الولايات إلى (14) شهراً، وتشير التقارير إلى أن السلطات واجهت الإضراب بإجراءات عقابية تمثلت في تنقلات واسعة لـ (84) معلماً وإعفاء (20) مديراً ومديرة مدرسة في ولاية (الجزيرة)، فضلاً عن محاولات استبدال المعلمين بمجندين ومتطوعين غير مؤهلين تربوياً، وهو ما وصفته إحدى التقارير بأنه (تآكل مؤسسي يُقدّم كحل) ولا يعالج أزمة نقص المعلمين (Sudan Tribune, 2026; Ultra Sudan, 2026)، بل يكشف عن عدم تقدير النظام للخبرة المهنية ويُفقد المعلمين شعورهم بالقيمة المهنية، وهو ما يرتبط مباشرة بمفهوم خرق العقد النفسي.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

وفي **الغابون**، وثقت تقارير التعليم الدولي (يناير-فبراير 2026) إضراباً واسعاً للمعلمين قادته نقابتا (SYNETECPRO و SENA) حيث شهد الإضراب نسبة استجابة تجاوزت (90%)، وجاء احتجاجاً على **تجميد الترقيات الوظيفية للمعلمين منذ عام (2015م)**، مما أدى إلى توقف المسار المهني للمعلمين وتجميد تطورهم الوظيفي والمالي، وأكد الأمين العام لنقابة (SENA) أن الحكومة تنفق الأموال على قوات الأمن والدفاع، لكنها لا تدعم أولئك الذين يطورون بلدنا: معلمونا، في إشارة واضحة إلى **عدم العدالة في توزيع الموارد**، وهو ما يرتبط بالعدالة التوزيعية (Distributive Justice) التي يدرسها مشروع البحثي.

وفي **جنوب أفريقيا**، قاد الاتحاد الديمقراطي للمعلمين الجنوب أفريقي (SADTU) في (23 أبريل 2025م) مسيرة وطنية إلى مكاتب الخزانة الوطنية ووزارة التعليم الأساسي ووزارة التعليم العالي والتدريب في (بريتوريا)، احتجاجاً على تدابير التقشف التي تقوض تقديم الخدمات العامة -خاصة في التعليم- وتهدد الحق الدستوري في التعليم الجيد، وكشفت دراسة استقصائية أجراها الاتحاد عن آثار **وخيمة لخفض الميزانية على التعليم**، شملت: زيادة نسبة الطلاب إلى المعلمين، ونقص البنية التحتية المدرسية، وتدهور المباني، وعدم كفاية توفير مساعدي المعلمين، وتأخر دفع تقييم الأداء، و(عبودية حديثة) في رواتب ممارسي المرحلة (R).

وفي **غانا**، كشفت دراسة (Segbenya, Addo & Ampofo (2024) التي شملت (523) من موظفي (30) كلية تربية أن الإضرابات في كليات التربية تتأثر **بعوامل اقتصادية** (عدم الرضا عن معدلات الأجور، وتحديات هيكل الرواتب الموحد، وسوء ظروف العمل) و**عوامل غير اقتصادية** (سوء معالجة شكاوى العمال، وفشل الحكومة في الوفاء بالاتفاقات في الوقت المحدد، وسوء إدارة الاقتصاد)، وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية كانت أكثر تأثيراً من العوامل غير الاقتصادية، وأن تأثير الإضرابات لا يقتصر على الكليات بل يمتد إلى الإنتاجية الوطنية بأكملها، حيث أن كليات التربية تعد نموذجاً مصغراً للتعليم العالي والبلاد ككل، وقد أكدت الدراسة أن أي زيادة في تأثير الإضرابات على إنتاجية كليات التربية (مثل تعطيل أنشطة التدريس والتعلم، وتعليق التقويم الأكاديمي، وتأخر تخرج الطلاب) تؤدي إلى زيادة التأثير على الإنتاجية الوطنية في صورة خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية والإضرار بصورة البلاد.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

5. استمرار أزمة الإرهاق الوظيفي وضعف الأجور كدوافع عالمية للإضرابات: تشير البيانات الحديثة إلى أن الإرهاق الوظيفي وضعف الأجور يظلان المحركين الرئيسيين للإضرابات ونية ترك المهنة على المستوى العالمي، فقد كشفت أحدث بيانات RAND (يونيو 2026) في **حالة المعلم الأمريكي** باستمرار أزمة الإرهاق الوظيفي بين المعلمين، حيث أفاد (55%) من معلمي المدارس الحكومية (K-12) بأنهم يعانون من ضغوط وظيفية متكررة، مع استمرار الفجوات بين الجنسين، حيث سجلت المعلمات (59%) مقابل (44%) للمعلمين الذكور، وفيما يتعلق بنية ترك المهنة، أشار (18%) من المعلمين إلى أنهم (محتمل) أو (محتمل جداً) أن يغادروا وظائفهم الحالية، وأشار (30%) من المعلمين إلى أنهم يعملون في وظيفة ثانية خارج النظام المدرسي، بمتوسط (13) ساعة أسبوعياً. وفي **بريطانيا**، أعلن اتحاد التعليم الوطني (NEU) عزمه إجراء تصويت رسمي في (خريف 2026م) على الإضراب إذا تمسكت الحكومة بتوصيتها بشأن الأجور للعام الدراسي المقبل، وفي **أستراليا**، وجدت دراسة Longmuir (2026) أن عبء العمل هو السبب الأكثر شيوعاً لنية المغادرة (84%) من معلمي منتصف المسيرة المهنية، وأن عوامل الإرهاق والإحباط المعنوي واضحة في تفسيراتهم. أما في أفريقيا، فتؤكد دراسات **غانا** و**نيجيريا** أن تأخر الرواتب وتفاوت الأجور هما السببان الرئيسيان للإضرابات، ففي غانا، كشفت دراسة Segbenya et al. (2024) أن (85%) من المعلمين يعتبرون تفاوت الرواتب سبباً رئيسياً للإضرابات، وفي **نيجيريا**، أظهرت دراسة Obiekwe et al. (2023) أن (87.5%) من الطلاب ينظرون إلى تأخر الرواتب كسبب رئيسي للإضرابات، مع تأكيد (75.5%) على دور تأخر الترقيات، وفي **السودان**، يعاني المعلمون من رواتب لا تتجاوز (13-40) دولاراً شهرياً، مع تراكم متأخرات تصل إلى (14) شهراً في بعض الولايات.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

6. أزمة شرعية النقابات كعامل محدد لفشل أو نجاح الإضرابات ودورها المتجدد: فشل الإضرابات قد يكون بسبب أزمة شرعية داخل النقابة، وليس فقط بسبب قوة المطالب أو ضعفها، فقد حلت دراسة (Rakowska (2025 المنشورة في مجلة Globalisation, Societies and Education إضراب المعلمين (البولندي) الضخم عام (2019م)، والذي استمر ثلاثة أسابيع ورغم تأثيره الكبير فقد فشل في تحقيق أي من مطالبه، وعزت الدراسة ذلك إلى أزمة شرعية داخل النقابة الرئيسية المنظمة (الاتحاد البولندي للمعلمين - (ZNP) وحددت أربعة مجالات رئيسية لهذه الأزمة هي: الظلم المتصور، والفعالية المتصورة، وتوفير النقابة، والديمقراطية الداخلية. وفي السياق النيجيري، أشارت دراسة (Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023 إلى أن تعدد النقابات في الجامعات النيجيرية (SSANU، NASU، ASUU) يؤدي إلى صراعات تنافسية وإضرابات متداخلة، حيث قد تشن نقابة إضراباً تضامناً مع أخرى، مما يزيد تعقيد المشهد النقابي، كما أن عدم تطبيق أحكام المفاوضة الجماعية وعدم امتثال الأطراف للاتفاقات الموقعة يؤديان إلى إضرابات متكررة، وهو ما تجسد في إضراب (2013م) الذي استمر (8) أشهر بسبب فشل الحكومة في تنفيذ اتفاق (2009م) وإعادة التفاوض لعام (2020م)، وتتجه الأدبيات الحديثة نحو إعادة تصور دور النقابات حيث تتحول من دور تقليدي (المفاوضة الجماعية) إلى دور أوسع كإنتاج المعرفة، مقاومة النيوليبرالية- التي تدعو لخصخصة التعليم وتحرير الأسواق وتقليل ميزانيات الخدمات العامة كالتعليم - حيث تناول العدد الخاص لمجلة Globalisation, Societies and Education (2025) تسعة مواضيع رئيسية شملت تأثير النيوليبرالية والتكشف وإضفاء الطابع المؤقت على عمل المعلمين، ودور السياق الحكومي، واستراتيجيات التنظيم (بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أثناء جائحة كوفيد-19)، وخيبة أمل المعلمين من نقاباتهم والمطالبات بالديمقراطية المباشرة والتشاركية، والبدائل التربوية التي طورتها النقابات، والدور المتزايد للنقابات في إنتاج المعرفة الأكاديمية، كما كشف تقرير التعليم الدولي (Education International, 2024) الذي شمل (204) نقابة في (121) دولة عن تحديات كبيرة تواجه النقابات التعليمية، حيث أشار (44%) من النقابات إلى عوائق عملية تحد من حرية التعبير، و(46%) إلى عوائق تحد من حق التجمع والتظاهر، و(57%) إلى عوائق تحد من حق الإضراب، كما أشار التقرير إلى عدم كفاية آليات الحوار الاجتماعي، وتضاءل تأثير المعلمين على صنع القرار كلما ابتعدنا عن مستوى المدرسة، حيث يبلغ التأثير الأكبر في المدرسة (54) ويتراجع بشكل كبير على المستوى الوطني (33).

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

7. الإضراب كرد فعل على سياسات تهدد المكتسبات أو تغييرات مثيرة للجدل: الإضرابات تصبح أداة للدفاع عن مكتسبات مهددة، وليس فقط للمطالبة بمكاسب جديدة؛ تبرز المستجدات في المغرب وتونس وسريلانكا نمطاً جديداً من الإضرابات التي تهدف إلى حماية المكتسبات التاريخية من التآكل، أو الرد على سياسات مثيرة للجدل، ففي المغرب، أصدرت الجامعة الوطنية للتعليم (FNE) بياناً في (13 سبتمبر 2025م) دعت فيه إلى خوض إضراب وطني يوم (23 سبتمبر 2025م)، ووقفة احتجاجية مركزة يوم (5 أكتوبر 2025م) احتجاجاً على (استخفاف الحكومة وانتهاكها للاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها وتملصها من تنفيذ اتفاقي 10 و26 يناير 2023)، وتضمنت مطالب النقابة رفضاً قاطعاً لقانون الإضراب التكميلي وأي إصلاح نظام التقاعد يستهدف مكتسبات تشغيلية وتعليمية، وتنزيل الاتفاقات الموقعة دون قيد أو شرط، وتحسين الأوضاع المادية والمهنية، وصون كرامة العاملين في القطاع. وفي تونس، أقرت الهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الأساسي إضراباً وطنياً قطاعياً يوم (7 أكتوبر 2025م) احتجاجاً على مواصلة الوزارة (سياسة المماطلة والتسويق ورفضها التفاوض وضرب الحق النقابي)، والاعتداء على مكتسبات تاريخية للقطاع، ومنها الحركة النظامية لمديري المدارس الابتدائية وخطة مساعد مدير، وتضمنت المطالب إحداث منحة الجهد البيداغوجي، وفتح حوار جدي ومسؤول، وإعادة نشر الشغورات المتعلقة بحركة المديرين، وتفعيل الاتفاقيات المبرمة، وتحويل محضر 01 مارس 2021 إلى اتفاقية، وتطبيق الاتفاق الخاص بالصنف A3، واحترام دورية التفقد الخاصة بالمعلمين، والتعجيل بصرف المستحقات المالية

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

7. دور المجتمع المدني وأولياء الأمور في دعم مطالب المعلمين: إشراك المجتمع المدني وأولياء الأمور في دعم مطالب المعلمين، مما يزيد من فعالية الإضرابات تشير المستجندات الميدانية إلى دور متزايد للمجتمع المدني وأولياء الأمور في دعم مطالب المعلمين، وهو اتجاه بحثي جديد يستحق المزيد من الاهتمام، ففي **موريشيوس**، أثارت نتائج امتحانات الشهادة الدراسية (SC) لعام (2025م) موجة من القلق، حيث اعتبرها المراقبون (جرس إنذار) يكشف هشاشة النظام التعليمي، وقد دعا محللون إلى إنشاء (لجان مراقبة الآباء) في كل مدرسة للإشراف على استكمال المناهج الدراسية، ومراقبة البرامج، والعمل كحارس ضد التنمر والعنف المدرسي وانتشار المخدرات، وإشراك الآباء في حماية البيئة التعليمية، كما تم اقتراح تشكيل (فريق مراقبة مستقل) من مديري ومعلمين متقاعدين للإشراف على المدارس ومراكز الدروس الخصوصية، وتسجيل جميع المعلمين الذين يقدمون دروساً خصوصية لدى وزارة التربية لضمان المساءلة والشفافية.

وفي **نيجيريا**، أظهرت دراسة Obiekwe et al. (2023) أن الطلاب لديهم نظرة سلبية تجاه إضرابات المعلمين، حيث يعتقد (92.5%) من الطلاب أن المعلمين يستغلون الإضرابات للانخراط في أعمال خاصة، و(82.5%) يعتقدون أن الإضرابات تمنح المعلمين فرصة للسفر أو الزراعة، و(76%) يعتقدون أن المعلمين ليسوا سعداء دائماً أثناء الإضرابات، كما أظهرت الدراسة أن (89.5%) من الطلاب يرون أن الحكومة أصبحت غير مبالية بالإضرابات، و(69%) يعتقدون أن الحكومة لا تستجيب فوراً للإضرابات، وهذا يعكس أهمية إشراك الطلاب والمجتمع المدني في الحوار حول الإضرابات التعليمية، وتصحيح التصورات السلبية حول دوافع المعلمين ومطالبهم المشروعة.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

8. تأثير الإضرابات على الطلاب: أدلة من (نيجيريا) و(غانا) و(كينيا): تكشف الدراسات الحديثة عن آثار مدمرة للإضرابات على الطلاب في الدول النامية، حيث أظهرت دراسة Obiekwe et al. (2023) في **نيجيريا** أن إضرابات المعلمين المتكررة تؤدي إلى تعطيل البرامج الأكاديمية، وتعريض الطلاب لتعلم غير مترابط، وتشجيع عادات دراسية سيئة، ودفع الطلاب إلى أنشطة غير منتجة كالجلوس في المنزل ومشاهدة الأفلام وقراءة المواد الترفيهية بدلاً من المذكرات الدراسية. كما أشارت دراسة Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023) إلى أن الإضرابات تؤدي إلى تعطيل التقويم الأكاديمي، وتأخر تخرج الطلاب، وتدهور جودة التعليم، وزيادة التسرب المدرسي، وارتفاع معدلات الغش في الامتحانات، وزيادة البطالة بين الخريجين الذين تأثروا بالإضرابات خلال سنوات دراستهم.

وفي **غانا**، أكدت دراسة Segbenya et al. (2024) أن الإضرابات في كليات التربية تؤدي إلى تعطيل أنشطة التدريس والتعلم والبحث والنشر، وتأثير سلبي على أداء الطلاب، وتعطيل التقويم الأكاديمي، وتأخر تخرج الطلاب، وإغلاق الكليات مؤقتاً، كما أشارت الدراسة إلى أن تأثير الإضرابات يمتد إلى الإنتاجية الوطنية من خلال خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية والإضرار بصورة البلاد، وفي **كينيا**، أظهرت دراسة Kizilcec et al. (2021) أن إضرابات المعلمين تؤدي إلى تعطيل تعلم الطلاب، وتؤثر سلباً على نتائجهم التعليمية، وتزيد من الفجوات التعليمية بين الطلاب من خلفيات اقتصادية مختلفة، حيث أن الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض هم الأكثر تضرراً من فقدان الوقت التعليمي أثناء الإضرابات.

وفي **نيجيريا**، أشارت دراسة Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023) إلى أن إضراب (ASUU) الذي استمر (8) أشهر أدى إلى تعطيل كامل للأنشطة الأكاديمية في الجامعات الفيدرالية النيجيرية، مما أثر على آلاف الطلاب وأدى إلى تأخير تخرجهم لسنوات، كما أشارت إلى أن الإضرابات المتكررة تسبب هجرة الأدمغة حيث يغادر الأساتذة المؤهلون الجامعات النيجيرية إلى جامعات أجنبية، وهذا يبرز أهمية فهم الأسباب الجذرية للإضرابات المتكررة وتطوير حلول مستدامة تحمي حقوق الطلاب في التعليم مع معالجة المظالم المشروعة للمعلمين.

أولاً: الاتجاهات البحثية الرئيسية في مجال إضرابات المعلمين والعدالة التنظيمية

8. **التعلم عن بعد كبديل أثناء الإضرابات (أدلة من كينيا وكوت ديفوار وجائحة كوفيد-19):** تبرز الدراسات الحديثة دور التكنولوجيا التعليمية في الحفاظ على استمرارية التعلم أثناء فترات الإضرابات والاضطرابات التعليمية، فقد أظهرت دراسة Kizilcec et al. (2021) أن منصة التعلم عبر الرسائل النصية (Shupavu291) في **كينيا** شهدت زيادة كبيرة في الاستخدام أثناء فترة الاضطرابات السياسية في (2017م)، حيث استخدم أكثر من (1.3 مليون) طالب المنصة لمتابعة التعلم أثناء إغلاق المدارس، وأظهرت الدراسة أن الطلاب استخدموا المنصة بشكل مكثف أثناء فترات الإضراب مقارنة بفترات الدراسة العادية، مع زيادة في عدد الأيام النشطة (0.14 يوم إضافي أسبوعياً) وزيادة في عدد المواد التي تم الوصول إليها (0.37 مادة إضافية)، كما أظهرت الدراسة أن الطلاب استخدموا المنصة في أوقات متأخرة من اليوم أثناء الإضراب، مما يشير إلى أنهم كانوا يستخدمونها كبديل عن الدراسة في المدرسة أو الدروس الخصوصية، وفي **كوت ديفوار**، أظهرت دراسة Kizilcec et al. (2021) أن نظام التعلم الصوتي (Allo Alphabet) استمر في الاستخدام أثناء إضراب المعلمين في (2019م)، حيث أجرى الطلاب مكالمات أطول وأجابوا على أسئلة أكثر أثناء الإضراب مقارنة بفترات الدراسة العادية (12 ثانية مقابل 10 ثوانٍ، و50 سؤالاً مقابل 36 سؤالاً)، ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن أولياء الأمور شعروا بالعجز عن دعم أطفالهم أثناء الإضراب بسبب التزامات العمل، مما يجعل التعلم مسؤولية الطفل نفسه، مما يبرز تحديات التعلم عن بعد في غياب الدعم الأسري.

كما كشفت دراسة البنك الدولي (zevedo et al., 2020) عن الآثار المدمرة لإغلاق المدارس بسبب جائحة (كوفيد-19) على التعلم، حيث قدرت أن إغلاق المدارس لمدة (5) أشهر قد يؤدي إلى خسارة (0.6) سنة من التعليم المعدل حسب الجودة، وخسارة (872) دولاراً من الدخل السنوي لكل طالب، وخسارة إجمالية قدرها (10 تريليونات دولار) من الأرباح المستقبلية، وأشارت الدراسة إلى أن (7 ملايين) طالب قد يتركون المدرسة بسبب الصدمة الاقتصادية للجائحة وحدها، مع تأثير الفتيات والفئات المهمشة بشكل غير متناسب، وهذا يؤكد أهمية التعلم عن بعد كأداة للحفاظ على استمرارية التعلم أثناء الأزمات، لكنه يبرز أيضاً الحاجة إلى بنية تحتية رقمية مناسبة ودعم أسري لضمان فعالية هذه الأدوات، وهو ما ينطبق على سياق جزر القمر التي تعاني من محدودية الوصول إلى التكنولوجيا وضعف البنية التحتية الرقمية.

ثانياً: التطورات الجديدة والاختراقات في مجال البحث

1. **اختراق في فهم العلاقة بين العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي والسلوك المنحرف:** يمثل البحث الصيني (Wei & Feng, 2019) اختراقاً مهماً في فهم الآلية التي تربط العدالة التنظيمية بالسلوك المنحرف لدى المعلمين، حيث أثبت أن خرق العقد النفسي يلعب دوراً وسيطاً كاملاً بين العدالة التنظيمية المدركة والسلوك المنحرف، وهذا يعني أن انخفاض العدالة التنظيمية لا يؤدي مباشرة إلى السلوك المنحرف، بل من خلال تأثيره على التزامات المعلمين النفسية تجاه المؤسسة، وقد أوضحت الدراسة أن معامل الارتباط بين العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي بلغ (-0.605) ($p < 0.01$) مما يشير إلى علاقة عكسية قوية، وأن خرق العقد النفسي يفسر (35.4%) من التباين في السلوك المنحرف.
2. **الفروق بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في تأثيرها على الإضرابات:** تبرز دراسة (Segbenya et al. (2024) اختراقاً مهماً في فهم الفروق بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في تأثيرها على الإضرابات في كليات التربية، حيث أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية كانت أكثر تأثيراً من العوامل غير الاقتصادية، مع معامل تأثير ($\beta = 0.448$) مقابل ($\beta = 0.305$) كما أظهرت الدراسة أن تأثير الإضرابات على إنتاجية الكليات (PRODCOE) يتوسط بشكل كبير العلاقة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والتأثير العام للإضرابات على الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.532$) للتأثير العام للإضرابات، و($R^2 = 0.446$) لتأثير الإضرابات على إنتاجية الكليات، وقد أظهرت الدراسة أن جميع الفرضيات الخمسة كانت ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن الإضرابات في كليات التربية تتأثر بكل من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، وأن تأثيرها يمتد إلى الإنتاجية الوطنية بأكملها.
3. **تصورات الطلاب كمتغير مهم في دراسة الإضرابات:** تقدم دراسة (Obiekwe et al. (2023) اختراقاً منهجياً من خلال التركيز على تصورات الطلاب تجاه الإضرابات، وهو جانب مهم في معظم الدراسات التي تركز على العلاقة الثنائية بين المعلمين والحكومة، وقد أظهرت الدراسة أن الطلاب لديهم تصورات سلبية تجاه دوافع المعلمين (92.5%) يعتقدون أن المعلمين يستغلون الإضرابات للأعمال الخاصة وتجاه استجابة الحكومة (89.5%) يرون أن الحكومة أصبحت غير مبالية، وهذا يبرز أهمية دراسة تصورات الطلاب كمتغير وسيط في فهم ديناميكيات الإضرابات التعليمية، حيث أن هذه التصورات قد تؤثر على دعم المجتمع للإضرابات وفعاليتها كأداة ضغط على الحكومات.

ثانياً: التطورات الجديدة والاختراقات في مجال البحث

4. التعلم عن بعد كأداة للحفاظ على استمرارية التعلم أثناء الإضرابات: تمثل دراسة (Kizilcec et al. (2021 اختراقاً مهماً في فهم كيفية استخدام التكنولوجيا التعليمية للحفاظ على استمرارية التعلم أثناء فترات الإضرابات والاضطرابات التعليمية، فقد أظهرت الدراسة أن منصات التعلم عبر الرسائل النصية والأنظمة الصوتية يمكن أن توفر بديلاً فعالاً للتعلم في الفصول الدراسية أثناء الإضرابات، مع زيادة في الاستخدام والمشاركة أثناء فترات الإضراب مقارنة بفترات الدراسة العادية. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى تحديات كبيرة تتعلق بدور الأسرة في دعم التعلم عن بعد، حيث يعاني أولياء الأمور من ضيق الوقت وضعف المعرفة الرقمية، مما يجعل التعلم مسؤولية الطفل نفسه في غياب الدعم الأسري، وهذا يبرز الحاجة إلى تصميم أنظمة تعلم عن بعد تأخذ في الاعتبار محدودية البنية التحتية وضعف الدعم الأسري في الدول النامية.

5. الإضرابات كأزمة إنسانية تهدد مستقبل الطلاب: تشير الدراسات النيجيرية والغانية إلى أن الإضرابات التعليمية تتجاوز كونها صراعاً عمالياً إلى أزمة إنسانية تهدد مستقبل الطلاب. فقد أظهرت دراسة (Obiekwe et al. (2023 أن الإضرابات تؤدي إلى تعطيل البرامج الأكاديمية، وتعريض الطلاب لتعلم غير مترابط، وتشجيع عادات دراسية سيئة، ودفع الطلاب إلى أنشطة غير منتجة كالجلوس في المنزل ومشاهدة الأفلام وقراءة المواد الترفيهية بدلاً من المذكرات الدراسية، كما أشارت دراسة (Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023 إلى أن الإضرابات تؤدي إلى تعطيل التقويم الأكاديمي، وتأخر تخرج الطلاب، وتدهور جودة التعليم، وزيادة التسرب المدرسي، وارتفاع معدلات الغش في الامتحانات، وزيادة البطالة بين الخريجين الذين تأثروا بالإضرابات خلال سنوات دراستهم، وهذا يبرز أن الإضرابات لا تؤثر فقط على المعلمين والحكومة، بل لها آثار مدمرة على الطلاب والمجتمع بأكمله، مما يستدعي البحث عن حلول عاجلة وشاملة.

6. دور المفاوضة الجماعية في الوقاية من الإضرابات: تشير الدراسات النيجيرية والغانية إلى أن المفاوضة الجماعية الفعالة هي المفتاح لمنع الإضرابات المتكررة، فقد أظهرت دراسة (Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023 أن عدم تطبيق أحكام المفاوضة الجماعية وعدم امتثال الأطراف للاتفاقات الموقعة يؤديان إلى إضرابات متكررة، حيث أن إضراب (2013م) استمر (8) أشهر بسبب فشل الحكومة في تنفيذ اتفاق (2009م) وإعادة التفاوض لعام (2020م)، كما أظهرت دراسة (Segbenya et al. (2024 أن احترام اتفاقيات المفاوضة الجماعية ومعالجة شكاوى العمال بشكل جيد يمكن أن يقلل من تأثير العوامل غير الاقتصادية على الإضرابات، وقد أوصت الدراسات بضرورة إشراك خبراء في المفاوضات الجماعية، وتحسين أنظمة فض النزاعات، وتطوير آليات وساطة وتحكيم فعالة، وتدريب ممثلي الإدارة والنقابات على استراتيجيات التفاوض وحل النزاعات.

ثالثاً: الفجوات البحثية وكيف سيسدها مشروع البحث الحالي

استناداً إلى المراجعة الشاملة للاتجاهات البحثية العالمية، يمكن تحديد الفجوات البحثية التالية التي يسعى مشروع البحث الحالي إلى سدها:

الفجوة البحثية	تجليات الفجوة	الدراسات التي تعكس الفجوة	كيفية سد الفجوة في الدراسة الحالية
الدوافع مقابل النتائج	ركزت معظم الدراسات على نتائج الإضرابات (التعويضات، ظروف العمل، الإنتاجية، التحصيل الدراسي) دون الالتفات إلى دوافعها الجذرية (المدركات النفسية والتنظيمية).	• Lyon, Kraft, & Steinberg (2024) قياس أثر الإضرابات على التعويضات وظروف العمل والإنتاجية. • Langen & Laine (2025) قياس أثر إضراب فنلندا على التحصيل التعليمي وسوق العمل. • Azevedo et al. (2020) قياس خسائر التعلم بسبب إغلاق المدارس أثناء الجائحة.	ينتقل البحث من دراسة النتائج إلى دراسة الدوافع من خلال تحليل أثر العدالة التنظيمية (بأبعادها التوزيعية والإجرائية والتفاعلية) وخرق العقد النفسي كمتغيرين مستقلين يفسران تكرار الإضرابات.
التكرار مقابل الحدث المنفرد	درست الأدبيات السابقة الإضرابات ك أحداث منفردة أو أزمنة عابرة، دون النظر إلى تكرارها كظاهرة قائمة بذاتها لها أنماطها وأسبابها النظامية.	• Langen & Laine (2025) دراسة إضراب واحد في فنلندا (1984). • Lyon, Kraft, & Steinberg (2024): جمع 772 إضراباً، ركزت على أثر الإضراب الواحد وليس تكراره. • Kizilcec et al. (2021): دراسة التعلم عن بعد أثناء إضراب واحد في كوت ديفوار.	يجعل تكرار الإضرابات متغيراً تابعاً مستقلاً، ويدرس العوامل المؤدية إليه بدلاً من دراسة الإضراب كحدث طارئ، مما يسمح بفهم الأسباب النظامية وليس العارضة.

ثالثاً: الفجوات البحثية وكيف سيسدها مشروع البحث الحالي

استناداً إلى المراجعة الشاملة للاتجاهات البحثية العالمية، يمكن تحديد الفجوات البحثية التالية التي يسعى مشروع البحث الحالي إلى سدها:

الفجوة البحثية	تجليات الفجوة	الدراسات التي تعكس الفجوة	كيفية سد الفجوة في الدراسة الحالية
فاعلية النقابة كمتغير وصفي مقابل متغير معدل	تناولت الدراسات دور النقابة بشكل وصفي (متى وأين تحدث الإضرابات، وما هي مطالبها) دون اختبار دورها كمتغير معدل للعلاقات السببية.	• Rakowska (2025) دراسة أزمة شرعية النقابة في بولندا وصفيًا. • Nkanu, Otu & Utu-Baku (2023): وصف تعدد النقابات في نيجيريا. • تقرير التعليم الدولي (2024): وصف تحديات النقابات في 121 دولة.	يختبر فاعلية النقابة كمتغير معدل (Moderator) للعلاقة بين العدالة التنظيمية وخرق العقد النفسي من جهة وتكرار الإضرابات من جهة أخرى، مما يسمح بفهم كيف تعزز النقابات أو تضعف هذه العلاقة.
غياب السياق الجزرية الصغيرة	اقتصرت الدراسات على سياقات قارية أو وطنية كبرى (أمريكا، أوروبا، دول إفريقية كبرى)، وتجاهلت الدول الجزرية الصغيرة ذات الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية الفريدة.	• Lyon, Kraft, & Steinberg (2024): الولايات المتحدة. • Langen & Laine (2025): فنلندا. • Segbenya et al. (2024): غانا. • Obiekwe et al. (2023): نيجيريا. • Bihu & Dachi (2025): تنزانيا.	يطبق الدراسة في جزر القمر، وهو سياق جزري صغير نام لم يُدرس في الأدبيات السابقة، مما يتيح اختبار صحة النموذج النظري في بيئة مختلفة ويتيح فهماً أعمق لتحديات الإضرابات في الدول الجزرية.



Thank You